

غسان الكحلوت | Ghassan Elkahlout*

اللاجئون في الدول المستضيفة: تحديات وفرص، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن

Challenges and Opportunities for Refugees in Host Countries: Jordan as a Case Study

تسببت الحرب في سورية في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وقد كان للأردن نصيب في استقبال عدد كبير منهم، فأدى ذلك إلى استنزاف موارد الحكومة الأردنية، ما كان له تأثير كبير في المجتمع الأردني في النواحي كافة. تحلل هذه الورقة أثر تدفق اللاجئين في الأردن، وتسلط الضوء على كل من التحديات والفرص الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت المجتمع الأردني وتوافرت لديه مع وصول السوريين. تميل الورقة إلى الرأي القائل إن اللاجئين إن توافرت لهم الظروف يمكن أن يكونوا إضافة مهمة إلى البلدان المستضيفة، وأن يساهموا مساهمة إيجابية في ميادين شتى، منها الاقتصاد والتنمية.

كلمات مفتاحية: الأردن، سورية، اللاجئون السوريون، الدول المستضيفة.

The war in Syria caused many people to flee the country, a large proportion of which entered Jordan as refugees. This has depleted the resources of the Jordanian government, and significantly impacted upon Jordanian society in all respects. This paper analyses the impact of the influx of refugees into Jordan and highlights the humanitarian, economic and social challenges and opportunities their arrival presented to Jordanian society. The paper suggests that refugees can be an important addition to host countries, making a positive contribution to the economy and development.



Keywords: Jordan, Syria, Syrian Refugees, Host Countries.

* أستاذ دراسات العمل الإنساني، برنامج دراسات النزاع والعمل الإنساني، معهد الدوحة للدراسات العليا.

* Professor of Humanitarian Work Studies, Conflict Management and Humanitarian Action Program, Doha Institute for Graduate Studies.

مقدمة

وخبراتهم وحرفهم في تحفيز عجلة التنمية والتطوير. وبناءً عليه، تهدف هذه الورقة إلى اختبار إلى أي مدى كان أثر اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية إيجابياً أو سلبياً؟

للإجابة عن السؤال البحثي، زار الباحث شمال الأردن زيارات متكررة بين عامي 2013 و2018، مستطلعاً آراء ممثلي المجتمع والبلديات، شملت ملاحظات مكثفة ومقابلات ومناقشات غير رسمية قدّمت رؤى معمقة حول وجهات النظر لممثلي المجتمعات المحلية والسلطات البلدية. تمكّن الباحث من الوصول إلى المعلومات على نحو أيسر كونه استشارياً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخفيف أثر أزمة اللاجئين في المواطنين الأردنيين في بداية أزمة اللجوء السوري. اعتمد الباحث أيضاً على المصادر الثانوية، فأجرى مراجعة أدبية شملت عدداً من المقالات الأكاديمية والتقارير التقنية والإعلامية التي عالجت أزمة اللجوء السوري في الأردن.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور، يستعرض أولها الأدبيات التي ناقشت الفرص والتحديات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات المستضيفة للاجئين. ثم يقدّم ثانياً تاريخ الأردن مع اللجوء منذ نشأته بوصفه من أهم الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة. ويختتم ثالثاً بتحليل الآثار السلبية للجوء السوري والفوائد التي تمكّن الأردن من حصدها منذ بداية الأزمة.

أولاً: اللجوء: فرص وتحديات: مراجعة أدبية

وفق إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يضطر يومياً 44400 شخص إلى الفرار من ديارهم، لتبلغ أعداد النازحين اليوم 68.5 مليون شخص، منهم 40 مليون نازح داخلياً، و25.4 مليون لاجئ، و3.1 ملايين طالبو لجوء حول العالم، بنسبة واحد لكل ثلاثة عشر شخصاً، من هؤلاء 10 ملايين شخص بدون جنسية. 57 في المئة من اللاجئين يأتون من دول ثلاث، هي: سورية وأفغانستان وجنوب السودان. وتتصدر تركيا وباكستان وأوغندا ولبنان وإيران قائمة البلدان الأكثر استضافة للاجئين⁽³⁾.

أما وصف اللاجئين، وفقاً لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فيطلق على كل "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوفٍ له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي

مع اندلاع ثورات الربيع العربي، شهدت المنطقة موجات كبيرة من اللجوء والنزوح، حيث أضحى اللجوء من أهم المعضلات التي تواجه البلاد العربية في يومنا هذا، مع ملايين من السوريين والعراقيين والفلسطينيين واليمنيين والليبيين، وآخرين صاروا لاجئين أو نازحين أو هاربين ينتظرون فرصة لعبور البحر للهجرة. هناك انطباق متناقل، هو أن اللجوء دائماً ما يكون عبئاً على الدولة المستضيفة، فهو حمل غير مخطط له على البنية التحتية والاقتصاد والموارد والخدمات. لكن هناك من يعتقد أن اللاجئين هبة للأوطان المستضيفة، إن حُسن استثمارها ساهمت في البناء الاقتصادي لهذه الدول.

بعد عقود طويلة من الاستقرار الزائف، سقطت سورية في براثن حرب مدمرة، مثبتة أن تبعاتها لا تعرف حدود السيادة الوطنية؛ إذ تجاوزت آثار الحرب الجغرافيا السورية لتشمل كل الدول المجاورة. كان للأردن نصيب كبير من تداعياتها، وفي ذلك ألقى إمام الحضرة الهاشمية وقاضي قضاة الأردن، أحمد هليل، في كانون الأول/ ديسمبر 2016 خطبةً حذّر فيها من انهيار الأردن، موضحاً أن الأردنيين "ضاقَت الأخطار حولهم واشتدت"⁽¹⁾، حيث تراكمت الصعاب على الدولة ذات السياق المعقد جيوسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتاريخياً.

فرضت الحرب في سورية على الأردن تحديات متعددة المستويات، وضاعفت من معاناة الدولة في نواحٍ كثيرة، فقد أصبحت الحكومة تتحمّل نفقات أمنية وعسكرية متزايدة لمواجهة تهديدات الجماعات المسلحة. كما ضغط اللاجئين بشدة على قطاع الإسكان والمرافق والبنى التحتية، والخدمات، خصوصاً الكهرباء والماء والنفايات والصرف الصحي، وكان للتعليم والصحة أيضاً نصيب من هذه الضغوط، إضافة إلى التنافس العالي في سوق العمل بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين، فضلاً عن المكاسب الضائعة من جرّاء توقّف حركة المرور والتبادل التجاري بين الشمال الأردني والجنوب السوري. أضافت أعباء الأزمة حملاً على أحمال؛ وهذا ما دفع الملك الأردني، عبد الله الثاني، في لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) إلى القول إن البلاد "وصلت إلى نقطة الغليان، وإنه عاجلاً أو آجلاً سوف ينهار السد"⁽²⁾. وعلى الرغم من هذا، هناك آراء تتبني وجهة النظر أن اللجوء السوري في الأردن كان مفيداً له من نواحٍ متعددة أيضاً؛ فالسوريون ساهموا برؤوس أموالهم وعمالهم

1 "قاضي قضاة الأردن يستقبل في أعقاب 'تحذيره' لحكام دول الخليج بخطبة الجمعة: 'أين هي أموالكم وثرواتكم؟'"، CNN بالعربية، 2017/1/22، شوهد في: <https://goo.gl/nDAP2h>، في: 2019/3/21.

2 "Syria Conflict: Jordanians 'at Boiling Point' over Refugees," BBC News, 2/2/2016, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMigf>

3 "68.5 مليون نازح قسرياً حول العالم"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018/11/30، شوهد في: 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMcz4>

الاستقرار والتوترات وحتى الصراعات. من السهل تجنيد أعداد كبيرة من السكان المهملين والمحبطين، ما يهدد الوضع الاجتماعي والسياسي للبلد المستضيف والمنطقة. في بعض الأحيان، تتضخم هذه التوترات ويعززها القادة السياسيون الذين يتوقعون الاستفادة من موقف صارم تجاه القادمين غير المرغوب فيهم. تساهم الاختلافات الثقافية واللغوية للسكان المقيمين أو الممارسات الاجتماعية والثقافية الغربية في خلق التوترات للقادمين الجدد⁽⁸⁾.

يعتقد باحثون آخرون مثل ميستات وفيروميبي أن اللاجئين يمكن أن يكون لهم أثر إيجابي في بلاد اللجوء⁽⁹⁾؛ بحيث يمكن للاجئين أن يساهموا اقتصادياً في المجتمعات التي ترحب بهم في نواحٍ عديدة: كعمال ورواد أعمال ودافعي ضرائب ومستهلكين ومستثمرين. على سبيل المثال سيرجي برين Sergey Brin، الذي وصل إلى الولايات المتحدة طفلاً لاجئاً من الاتحاد السوفياتي وشارك فيما بعد في تأسيس عملاق التكنولوجيا "غوغل"⁽¹⁰⁾، وأصبح كـ لا شينغ الذي كان من بين الصينيين الذين لجؤوا إلى هونغ كونغ، التي كانت تديرها بريطانيا، بعد الثورة الشيوعية في عام 1949، أغنى رجل في آسيا⁽¹¹⁾. كما يمكن أن تساعد جهود اللاجئين في خلق فرص العمل، ورفع إنتاجية العمال المحليين وأجورهم، ورفع عوائد رؤوس الأموال، وتحفيز التجارة والاستثمار، وتعزيز الابتكار. كما قد يساعد اللاجئين في المهنة التي لا يقبل السكان المحليون إشغالها مثل الأعمال الحرفية وأعمال التنظيف ورعاية المسنين، والأعمال التي تتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً. من جهة أخرى، يقال إن استضافة اللاجئين تؤدي إلى زيادة حجم التمويل الدولي والمعونات الإنسانية والاقتصادية المقدمة لهذه الدولة، وهذا يعتبر فرصة لتعزيز قدرتها على جميع المستويات وتطوير البنية التحتية، وإطلاق مشاريع جديدة من شأنها المساهمة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر ... إلخ، وهكذا يستفيد المواطنون المحليون واللاجئون على حد سواء⁽¹²⁾.

سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد⁽⁴⁾.

تقع مسؤولية حماية اللاجئين على الحكومات المستضيفة بصفة أساسية، خصوصاً الموقعة منها اتفاق اللجوء عام 1951 وعددها 139 دولة. وعلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التزام قانوني بمراقبة تنفيذ الدول لبنود ذلك الاتفاق، أما الدول غير الموقعة فإنها ملزمة بحماية اللاجئين وفقاً لمعايير الحماية الأساسية الواردة في القانون الدولي العام، تحديداً مبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد أيضاً في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية⁽⁵⁾.

لا يوجد اتفاق بين الأدبيات حول تقييم أثر اللجوء في الدول المستضيفة، وفي حين يسعى بعض الباحثين لإثبات أن اللجوء يمثل حافزاً لعجلة التنمية والتطوير والتنوع في بعض السياقات، فإن دي غروت أثبت أن اللجوء يعدّ معضلة يصعب على أغلب الدول تحمّل أعبائها⁽⁶⁾، وعادة ما يحكم ذلك تفاصيل خاصة بكل سياق، منها الموقع الجغرافي، والأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة قبل موجة اللجوء وأثناءها، وغيرها من الحثيات. فالبديهي أننا لا نستطيع المقارنة بين الدول الغربية المتقدمة مع الدول النامية بمشاكلها البنيوية المزمنة والبيئة المؤسسية الضعيفة. فالأولى تتميز بأن لديها مؤسسات راسخة لاستقبال المهاجرين مدعومة باقتصادات قوية ومجتمعات مستقرة فعالة، في حين تعاني الثانية أوجه قصور اقتصادية وسياسية وبيروقراطية شديدة⁽⁷⁾. على سبيل المثال، تستطيع دول مثل ألمانيا والسويد، مثلاً، أن تتحمّل استقبال أعداد من اللاجئين من دون أن تتكبّد خسائر على المستوى الاقتصادي والديمقراطي والبيئي.

الراسخ في الأذهان أن اللاجئين يشكّلون عبئاً ثقيلاً على عاتق البلدان المستضيفة من ناحية التكاليف الاقتصادية والمالية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والبيئية. تتحمّل الدول تكاليف مالية مباشرة لتوفير نظام اللجوء والمأوى المؤقت، والرعاية والإعالة، وإعادة اللاجئين المرغوبة طلباتهم. كما تواجه المجتمعات المستضيفة أزمات اللجوء المزمن أو الطويل الأمد مثل الأفغان في باكستان والصوماليين في كينيا، فتكون العواقب وخيمة، بسبب البيئة الخصبة لتغذية عدم

8 Margarita Puerto Gomez, Asger Christensen & Yonatan Yehdego Araya, "The Impacts of Refugees on Neighboring Countries: A Development Challenge," World Bank (July 2011), accessed on 21/3/2109, at: <https://bit.ly/1YiJsR9>

9 Jean-François Maystadt & Philip Verwimp, "Winners and Losers among a Refugee-hosting Population," *Economic Development and Cultural Change*, vol. 62, no. 4 (July 2014), pp. 769-809.

10 Philippe LeGrain, "Welcoming Refugees Makes Good Economic Sense, too," *International Trade Centre, International Trade Forum*, no. 3 (2016), p. 22.

11 Anthony B. Chan, "Creating Wealth in Twenty-first Century China: Li Ka-shing and his Progenies," *Asian Affairs: An American Review*, vol. 34, no. 4 (Winter 2008), pp. 193-209.

12 انظر: عمر ضاحي، "أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 47 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 11.

4 "ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شوهدي في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMcAa>

5 المرجع نفسه.

6 Olaf J. De Groot, "The Spillover Effects of Conflict on Economic Growth in Neighbouring Countries in Africa," *Defence and Peace Economics*, vol. 21, no. 2 (April 2010), pp. 149-164.

7 Idean Salehyan, "The Externalities of Civil Strife: Refugees as A Source of International Conflict," *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 4 (October 2008), pp. 787-801.

والعراق. يقدر عدد السكان في الأردن بنحو 10 ملايين نسمة، يزيد عدد اللاجئين والمقيمين على 2.9 مليون، بنسبة واحد لكل شخصين ونصف. يشكل غير الأردنيين ثلث السكان، أغلبهم لاجئون، العراقيون 1,293,491، واليمنيون 307,913، والليبيون 224,292، والمصريون الوافدون 636,270، بينما تجاوز السوريون 1,247,296⁽¹⁶⁾، في حين يقارب عدد الفلسطينيين المسجلين في الأونروا 2.1 مليون لاجئ⁽¹⁷⁾. وعليه، يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنةً بعدد المواطنين، وخامس أكبر عدد من اللاجئين من حيث القيمة المطلقة⁽¹⁸⁾.

”

أدى العديد من حركات الهجرة من الأردن وإليها وعبرها دوراً رئيساً في تشكيل الهيكل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي للدولة، ويعزى ذلك إلى وجود الأردن في تقاطع طرق بين منطقتين رئيسيتين من مناطق عدم الاستقرار والنزاعات الطويلة، جعلها وجهة للعديد من موجات الهجرة القسرية من فلسطين ولبنان والعراق وأخيراً من سورية

”

أما اللاجئون السوريون فيستقر أغلبهم في شمال الأردن، ويعود ذلك إلى حقيقة أن عدداً كبيراً من السكان في تلك المنطقة لهم صلات قرابة وزيجات متبادلة مع أبناء الجنوب السوري، بالأخص منطقة "وادي حوران" التي تمتد بين البلدين. هذا إلى جانب حركة التجارة القوية والسفر المستمر بين البلدين عبر الحدود في تلك المنطقة. يتركز أغلب اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية، إذ 20 في المئة فقط منهم يقيمون في المخيمات؛ وأغلبهم من سكان مخيم الزعتري للاجئين البالغ عددهم 80 ألف لاجئ⁽¹⁹⁾. وطبقاً للأرقام

16 دائرة الإحصاء العامة الأردنية، الإسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة (2015-2020)، (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2HApcvi>

17 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "أين نعمل"، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMijU>

18 ألكساندرا فرانسيس، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (تموز/ يوليو 2015)، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2HToh8m>

19 آمال محمد الزغلول ولبنى مخلد العضاية، "المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري: دراسة ميدانية"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني: "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 142.

أوضحت إحدى دراسات الأمم المتحدة أن الآثار الإيجابية لاستضافة اللاجئين السوريين في لبنان كانت حاضرة، فمقابل كل دولار ينفق على الاستجابة الإنسانية للاجئين السوريين، يضاف نصف دولار آخر إلى الاقتصاد اللبناني من خلال الآثار المضاعفة. وعلى هذا النحو، يؤدي إنفاق نحو 800 مليون دولار سنوياً على اللاجئين إلى تأثير إيجابي إجمالي قدره 1.2 مليار دولار. وتشير الدراسة إلى أن المساعدات الإنسانية تضيف 1.3 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللبناني سنوياً⁽¹³⁾. وقد ساهمت استضافة اللاجئين السوريين في تشغيل المنظمات الإنسانية، إذ كانت قبل اندلاع الحرب في عام 2011 لا تضم سوى عدد قليل من الموظفين، فأصبحت تضم مئات الموظفين وتوفر فرص عمل للبنانيين، إضافة إلى زيادة التمويل النقدي في صورة مساعدات غذائية، ما خلق فرصاً تجارية للشركات المحلية. وبهذا نما الاقتصاد اللبناني بنحو 2 في المئة في عام 2014 مقارنةً بـ 0.9 في المئة في عام 2013. إذًا، نستطيع القول إن اللجوء ليس كله شرًا كما يعتقد البعض؛ فهو قد يكون الضارة النافعة للبلد المستضيف.

ثانياً: الأردن: محطة تاريخية للجوء

تاريخياً، أدى العديد من حركات الهجرة من الأردن وإليها وعبرها دوراً رئيساً في تشكيل الهيكل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي للدولة⁽¹⁴⁾، ويعزى ذلك إلى وجود الأردن في تقاطع طرق بين منطقتين رئيسيتين من مناطق عدم الاستقرار والنزاعات الطويلة، جعلها وجهة للعديد من موجات الهجرة القسرية من فلسطين ولبنان والعراق وأخيراً من سورية⁽¹⁵⁾. تأثر الأردن بكل الحروب التي خاضها العرب مع الكيان الصهيوني، وكذلك أدت الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب الأهلية في لبنان، والغزو العراقي للكويت، والحرب الأمريكية على العراق، وثورات الربيع العربي إلى موجات تهجير كبيرة للاجئين إلى الأردن. إضافةً إلى ذلك، فإن الأردن يؤوي لاجئين من الصومال والسودان وليبيا واليمن.

أدى الرعب الواقع في سورية والتدهور الحادث في الوضع الإنساني فيها إلى هروب الملايين من السوريين واللجوء إلى الدول المجاورة. استقبل الأردن عدداً كبيراً من اللاجئين، مثله في ذلك تركيا ولبنان ومصر

13 Shereen Hamadeh, "A Critical Analysis of the Syrian Refugee Education Policies in Lebanon Using a Policy Analysis Framework," *Journal of Education Policy*, vol. 34, no. 3 (September 2018), pp. 1-20.

14 "Jordan: The Demographic-economic Framework of Migration: The Legal Framework of Migration: The Socio-political Framework of Migration," European University Institute & Migration Policy Centre (June 2013), accessed on 21/3/2109, at: <http://bit.do/eMdlD>

15 Ibid.

بعض المناطق، عادت الأسر الأردنية إلى قراها الأصلية، أو تجمعت في مساكن واحدة من أجل تأجير منازلها للاستفادة من الإجراءات المرتفعة⁽²³⁾. ويقول الأردنيون إن العائلات السورية غالباً ما تتجمع معاً وتستأجر المسكن نفسه، حيث تقوم تلك الأسر بتجميع مواردها معاً للمساعدة في دفع الإيجارات، ما يساعدهم على التمكن من دفع الإيجارات الغالية. وفي حين أن السوريين يتلقون الدعم من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني الدولية، يشكي الأردنيون من أنهم اضطروا إلى الخروج من أسواق الإسكان بسبب ارتفاع الأسعار⁽²⁴⁾. فعلى سبيل المثال، العديد من الرجال الأردنيين، في الكثير من الحالات، لا يمكنهم تحمّل ثمن تأجير أو شراء المساكن، ما يؤدي إلى تأخير سن الزواج أو الحيلولة دون حدوث ذلك. وإضافةً إلى ذلك، فإن أسعار الإيجارات المتزايدة للعقارات الحالية تجبر العائلات على تحويل جزء كبير من دخلها الشهري للوفاء بمتطلبات السكن⁽²⁵⁾. وهذا الارتفاع في أسعار الإيجار، لم يصاحبه وفرة في الرزق أو زيادة في فرص العمل.

ب. وقف التبادل التجاري

ضربت الحرب التجارة البينية في مقتل بسبب إغلاق الحدود ومسارات التجارة. وقد أثر ذلك في مختلف قطاعات الاقتصاد في الشمال الأردني، على وجه الخصوص القطاع غير الرسمي وقطاع النقل⁽²⁶⁾. ومن المعروف أن التجارة المتداولة بين سورية والأردن كانت تتركز في شمال الأردن، والتي يمكن القول إنها المنطقة الأكثر تأثراً بالحرب في سورية. وتشير التقديرات إلى أن 80 في المئة من مكونات هذه المدن، والتي كانت تشارك في التجارة بين الدولتين قد تعرضت للانهايار بفعل الأزمة. ومع ارتفاع معدلات البطالة بالفعل في المناطق الريفية، خصوصاً بين النساء (بما يصل إلى 23.3 في المئة)⁽²⁷⁾، ونقص فرص العمل، تصبح المشكلة الاقتصادية أشد حدة.

23 Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan & United Nations, "Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan," UNDP (November 2013), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMeXF>

24 Maira Seeley, "Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities," Generations for Peace Institute, *Programme Research*, no. 25, (May-December 2015), pp. 4-104.

25 "Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities: Preliminary Impact Assessment," REACH Initiative (January 2014), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMeZt>

26 "Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan," Mercy Corps (October 2012), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMeZd>

27 التقرير السنوي لعام 2015 (عمّان: وزارة العمل، 2015)، ص 33-36، شوهد في <http://bit.do/eMfSP>، في: 2019/3/21

الصادرة عن دائرة الإحصاء الأردني، فإن توزيع السوريين المقيمين في الأردن كما يلي: 435578 يعيشون في العاصمة الأردنية عمان، 343479 في إربد، 207903 في المفرق، 175280 في الزرقاء، ويتوزع باقي اللاجئين على بقية المحافظات الأخرى، مع ملاحظة ارتفاع عدد السكان في بعض المحافظات بنسبة 30 في المئة خلال السنوات القليلة الماضية⁽²⁰⁾. ومن الجدير بالذكر أنه دائماً ما تشوب الأرقام العديد من الإشكاليات من ناحية دقتها، في حين يعتبر تضارب الأرقام محطّ نزاع بين الدوائر الحكومية والمنظمات والوكالات الدولية. قد يفسّر هذا التضارب برغبة الحكومة الأردنية في تعظيم الأرقام للحصول على مساعدات دولية، وربما كان للجوء غير الرسمي والمسجل دور في ذلك الفرق؛ فعدد المسجلين لدى وكالات الأمم المتحدة يقارب 630 ألف لاجئ، بينما ضعف الرقم، أي ما يزيد على 1.2 مليون، موجود على الأراضي الأردنية⁽²¹⁾.

ثالثاً: اللجوء السوري في الأردن: الفوائد والتكاليف

1. تكاليف اللجوء السوري على الأردن

خلال زيارات متكررة قام بها الباحث إلى شمال الأردن بين عامي 2013 و2018، استطلع فيها آراء ممثلي المجتمع والبلديات، وشكاوى المواطنين أنفسهم الذين حملوا اللاجئين السوريين أسباب الأزمة، بما يوحي أنها أزمة اللجوء الأكثر مشقةً على عاتق الأردن. وقد أقرت مجلة "إيكونوميست"⁽²²⁾ فعلاً هذه الشكاوى، معللة أن التدفق الكبير للاجئين من سورية فاقم الصراع على أماكن العمل والموارد. ويمكن أن نصنف أسباب الضيق التي وصفها الأردنيون بأنها كثيرة شاملة مجالات عدة، كما يلي:

أ. أزمة السكن

باتت أزمة السكن تمثل مشكلة كبيرة في الأردن نتيجة التضخم الشديد الحاصل في أسعار الإيجارات مع حدوث انخفاض مماثل في مدى توافر المساكن، بسبب الطلب المتزايد للسوريين الذين شغلوا المساكن الفارغة بسرعة، ما أدى إلى حدوث تضخم في أسعار الإيجارات بنسبة وصلت إلى أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب. في

20 "الإسقاطات السكانية".

21 "Jordan Census Counts 1.2 Million Syrians," *Voice of America*, 31/1/2016, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMdML>

22 "Jordan: At Boiling Point: The Country is Stable, but it will not be Easy to Keep it that Way," *The Economist*, 6/2/2016, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMeXf>

النقص في منتجات تربية الدواجن الرخيصة التي اعتاد الأردنيون استيرادها من سورية بثمن رخيص، إضافةً إلى زيادة أسعار علف الحيوانات وزيادة الأمراض المنقولة عبر الحيوانات بسبب الرقابة على الحدود، إلى ارتفاع أسعار الدجاج والبيض عدة مرات خلال السنوات الماضية⁽³²⁾. لم يكن هذا القطاع استثناءً، فعمال الزراعة الأردنيون يشكون من أن وجود التنافس مع اللاجئين السوريين الراغبين في العمل في قطاع الزراعة أدى إلى تقليل أجورهم عما كانت عليه في السابق⁽³³⁾.

ه. ضعف الخدمات الحكومية وأثره في خطاب الكراهية تجاه السوريين

عبر الأردنيون الذين قابلهم الباحث عن تدمرهم من التدهور الحاصل في الخدمات البلدية والحكومية، على رأسها الصحة والتعليم، ونقص المياه وارتفاع أسعار الطاقة من كهرباء ووقود ارتفاعاً غير مبرر، أدى ذلك بدوره إلى توتر دائم بين الأسر الأردنية والسورية، والذي يتجلى في الصدمات المتكررة في المدارس بين التلاميذ من كلا البلدين، حيث أصبحت المدارس، على وجه الخصوص، من النقاط الساخنة بين الطلاب السوريين والأردنيين⁽³⁴⁾، فأكثر من نصف اللاجئين السوريين في الأردن أقل من 18 عامًا، ما يؤدي إلى زيادة الضغط بشدة على القدرات التعليمية في الدولة⁽³⁵⁾.

ومع زيادة الازدحام في المدارس العامة بدرجة متفاوتة، اعتاد الأردنيون الشكوى من تقصير أوقات الحصة وزيادة عدد الطلاب في كل فصل، إضافةً إلى جعل المدارس تعمل على فترتين. ويقال إن أولياء الأمور السوريين سحبوا أطفالهم من المدارس بسبب مخاوف من تعرضهم للتحرش أو الهجوم⁽³⁶⁾. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن "61% من الأردنيين و44% من السوريين قالوا إن الوصول إلى التعليم كان سبباً في التوتر في المجتمعات التي يقيمون بها، وإن الفصول المختلطة وسوء الإدارة لخدمات التعليم والازدحام الشديد في الفصول والعنف في المدارس كانت أسباباً أضافت المزيد إلى

ج. انخفاض الحد الأدنى للأجور

اعتاد الأردنيون أيضاً الشكوى من أن العمال السوريين يقبلون أجوراً أقل من المستوى السائد في السوق، خاصةً في قطاعات الزراعة والبناء والمبيعات/التجزئة والخدمات الغذائية⁽²⁸⁾. يشير سفاين إريك ستيف وسولفيه هيلسوند إلى التغيير الحاد في المهنة الصناعية بين الأردنيين، والمتمثل بأن قرابة 30 في المئة من العاملين الذين يعملون في مجال البناء والزراعة قبل الحرب مباشرة في سورية لم يعودوا يعملون في هذه المجالات اليوم، في حين أن النسب المقابلة لذلك في كل المجالات الصناعية الأخرى تراوح بين 0 و20 في المئة. وإضافةً إلى ذلك، فإن حصة الرجال الأردنيين من الفئة العاملة والعاملين في مجال البناء انخفضت من 9 إلى 7 في المئة من آذار/مارس 2011 إلى آذار/مارس 2014، وفي تلك الفئة، فإن الانخفاض الرئيس يظهر في الفئة العمرية 15-25 عامًا، وهناك زيادة في النسبة الإجمالية من العاملين من اللاجئين السوريين في مجال البناء، ويوضح ذلك أن الأردنيين يخرجون من صناعة البناء لصالح اللاجئين السوريين. كما يضيفان أن هناك مؤشرات منافسة مشابهة مع الأردنيين تظهر في مجالي البيع بالجملة والبيع بالتجزئة، ويقولان إن نسبة 23 في المئة من العاملين من اللاجئين السوريين خارج المعسكرات قد عثروا على أعمال لهم⁽²⁹⁾.

د. تدهور القطاع الزراعي والحيواني

امتد تأثير الأزمة السورية إلى فلاحي الأردن والعاملين في قطاع الزراعة، والذي مثل نحو 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للأردن⁽³⁰⁾. اعتادت المدن والقرى الحدودية الاستفادة من البذور والأسمدة والمبيدات وعلف الحيوانات التي كانت تدعمها الحكومة السورية عبر التجارة أو التهريب عبر الحدود، وهذا لم يعد متاحاً الآن، فارتفعت تكلفة الإنتاج على المزارع الأردني. وقد تكبد القطاع الزراعي الأردني خسائر تصل إلى 280 مليون دولار، نتيجة انخفاض الصادرات الزراعية بنحو 50 في المئة منذ اندلاع الحرب في سورية⁽³¹⁾. امتد الأثر إلى قطاع الإنتاج الحيواني، حيث تسبب

32 Paul Cochrane, "Syria Crisis Hits Jordanian Meat Market," *Global Meat News*, 23/11/2015, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgj4>

33 Salem Ajluni & Mary Kavar, "The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Market in Jordan: a Preliminary Analysis," *International Labour Organization* (2014), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgmZ>

34 "Seeking Stability: Evidence on Strategies for Reducing the Risk of Conflict in Northern Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees," *Mercy Corps* (2014), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMhTA>

35 "Syria Regional Refugee Response," *UNHCR* (2017), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMhTV>

28 Philip Haunschild, "Examining Their Impact on the Refugee Crisis in Jordan," *Values and capitalism, Special Economic Zones* (2017), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.ly/2Jhq4pl>

29 Svein Erik Stave & Solveig Hillesund, *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market: Findings from the Governorates of Amman, Irbid and Mafrq* (Geneva: ILO, 2015).

30 "الأردن - الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة"، *Trading Economics*, شوهده في <http://bit.do/eMggT>، في: 2019/3/21

31 "القطاع الزراعي الأردني يخسر 280 مليون دولار"، *رأي اليوم*، 2014/7/24، شوهده في <http://bit.do/eMgiz>، في: 2019/3/21

والمعونات لا يكون بالتساوي بين السوريين والسكان المحليين⁽⁴²⁾؛ إذ إن ما نسبته 84 في المئة من الأردنيين يرون أن المعونة المالية تفضل السوريين⁽⁴³⁾. وقد خصّصت المنظمات الدولية والأردنية موارد ضخمة لمساعدة اللاجئين على حساب المجتمعات المضيفة. ويرى الأردنيون أن المعونات لم يتم توزيعها توزيعاً متساوياً، ويقولون إن منظمات المعونة الدولية والمحلية تتجاهل احتياجات المجتمع الأردني.

يلوم فقراء الأردنيين السوريين باعتبارهم السبب في تحويل الانتباه والموارد المخصصة للمعونات، بحيث لا يكون في إمكانهم الحصول عليها، بما في ذلك الأموال والغذاء والملابس للأطفال والمدافئ في فصل الشتاء. ويقولون إن تلك المنظمات المحلية التي اعتادت توفير المساعدة لهم كانت تقول لهم بصفة عامة إنهم يقومون الآن بخدمة السوريين⁽⁴⁴⁾. إن الأشياء تتحول إلى الأسوأ منذ أن قلّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، وهما أكبر موفري للمعونات في الأردن، من نشاطاتهما في عام 2015، وقد أدى تقليل المدفوعات إلى سوء حالة توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة بدرجة كبيرة⁽⁴⁵⁾، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة وسبل العيش والمياه وغيرها من مجالات ما زالت تعاني إلى يومنا هذا⁽⁴⁶⁾.

و. تكاليف مالية إضافية على الحكومة

وضع وجود السوريين أعباء شديدة وهائلة على الحكومات الأردنية التي أبدت إحباطها تجاه تحمّل تكلفة معيشة اللاجئين، عندما أشار الملك عبد الله الثاني إلى أن الدولة تستضيف لاجئاً واحداً مقابل 5 أفراد من مواطنيها، وأشار إلى "إننا ننفق ربع ميزانيتنا القومية في التكاليف المتعلقة باللاجئين"⁽⁴⁷⁾. قدّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني التكلفة الناجمة عن دعم إمدادات المياه والكهرباء بأن كل لاجئ سوري في الأردن يكلف الحكومة 3000 دولار كل سنة⁽⁴⁸⁾.

التوترات⁽³⁷⁾. في عام 2014، أعلنت وزارة التعليم عن الحاجة إلى بناء 72 مدرسة إضافية لدعم اللاجئين⁽³⁸⁾.

وعلى صعيد آخر يقول الأردنيون الذين قابلهم الباحث إن المشكلات التي يواجهونها في قطاع المياه تتمثل بزيادة الطلب، بسبب قدوم اللاجئين السوريين، وقدم شبكة توزيع المياه وتهالكها، ما يزيد مستوى الفاقد من المياه وعدم كفاية المياه التي يتم توفيرها، مرة كل أسبوع ولعدة ساعات فقط، حيث يتم تدوير توصيل المياه بحسب المناطق والمجاورات. إضافةً إلى حالات العجز المتكررة في المياه وضعف ضغط المياه، ما يؤدي إلى الحاجة إلى شراء المضخات وتركيبها، والتي بدورها ينتج منها زيادة التكلفة على المجتمعات الفقيرة وزيادة الأسعار في فواتير الكهرباء، إضافةً إلى تدهور الجودة وكون المياه مالحة وتحتوي على الطين في الكثير من الحالات⁽³⁹⁾. وتفرض الزيادة المفاجئة في الطلب الناجم عن الأسر المنخفضة الدخل في الأردن، والتي تعاني مسبقاً ضعفاً في مواردها، تحدياً على القائمين على التخطيط لشبكات الطاقة، خصوصاً في قطاعي الطاقة والمياه، كما أنها تزيد من قيمة فاتورة الدعم التي تدفعها الحكومة⁽⁴⁰⁾. وهناك دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشارت إلى أن التأثير في قطاع النفايات الصلبة يمكن ملاحظته في زيادة الأطنان من النفايات وعدم كفاية المركبات والحاويات أو تلفها، وعدم كفاية عدد العاملين (بسبب مشكلات تتعلق بسوء الأداء والالتزام بالعمل)، وقد أدى ذلك إلى زيادة التلوث وانتشار مظاهر التردّي في البيئة⁽⁴¹⁾.

أدت المنظمات غير الحكومية الدولية والأردنية دوراً سلبيّاً في تجذير الشعور بعدم الأمان. فقد أدت الممارسات التي تقوم بها هذه المنظمات إلى تحوّل اجتماعي اقتصادي قوي في شمال الأردن. وباستثناء عدد قليل من المستفيدين المحليين، فإن العديد من الأردنيين تم تهميشهم. كما زادت برامج العمل الإنساني المخصصة للسوريين من الإحباط بين المواطنين الأردنيين، الذين يرون أن توزيع الخدمات

42 فرانسيس.

43 المرجع نفسه.

44 "Analysis of Host Community-Refugee."

45 Orla Guerin, "Aid Cuts Driving Jordan's Syrian Refugees to Risk all," BBC News, 11/9/2015, accessed on 21/3/2019, at: <https://bbc.in/2ulMj4b>

46 Jay A. Bowman, Jennifer Compton & Colette Salemi, "Services for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan: Forced Displacement, Foreign Aid, and Vulnerability," The Economic Research Forum, *Working Paper Series*, no. 1188 (April 2018), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgt9>

47 "Leaders Summit on Refugees," UN Web TV, 20/9/2016, min. 33:30, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgum>

48 Taylor Luck, "In Jordan, Tensions Rise Between Syrian Refugees and Host Community," *The Washington Post*, 21/4/2013, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgyR>

37 Shelly Culbertson & Louay Constant, *Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan*, (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015), p. 16, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgqz>

38 Ibid.

39 Laurence Hamai et al., "Integrated Assessment of Syrian Refugees in Host Communities: Emergency Food Security and Livelihoods; Water, Sanitation and Hygiene; Protection," OXFAM (March 2013), pp. 9-11, accessed on 21/3/2019, at: <https://bit.ly/2HJYyPX>

40 Glada Lahn, Owen Grafham & Adel Elsayed Sparr, "Refugees and Energy Resilience in Jordan," Chatham House (April 2016), accessed on 21/3/2019, at: <https://goo.gl/mMVEWq>

41 "Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities," UNDP, *Municipal Needs Assessment Report* (2014), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgoA>

الأردني عبد الله الثاني بوجود هذه المخاوف الأمنية، فصرح مرةً قائلًا: "إن حركة طالبان الجديدة، التي سيتعين علينا التعامل معها، سوف تكون هذه المرة في سورية. حتى في حالة اعتلاء حكومات أفضل للسلطة في دمشق، فسيظل لزامًا علينا أن نُبقي على حدودنا آمنة طوال عامين أو ثلاثة أعوام كي لا نسمح لهم بالتسلل إلى أراضينا"⁽⁵⁴⁾. ويقدر المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي أن هناك 1500 مواطن أردني يقاطلون في سورية والعراق. وتشير سبيكهارد إلى أن عدد الجهاديين الأردنيين بلغ 315 من مقاتلي داعش وهو رقم عالٍ مقارنة بعدد السكان في الأردن⁽⁵⁵⁾، إذ يُعد الأردن من الدول التي تسهم بدرجة رئيسية في صفوف مقاتلي "داعش" من حيث النسبة لكل فرد. وينحدر هؤلاء الجهاديون من مناطق محرومة اقتصاديًا مثل معان والزرقاء وإربد⁽⁵⁶⁾. وأشارت بعض التقارير الإخبارية الصادرة مؤخرًا إلى أن الأردن بدأ في اتخاذ إجراءات تحسبًا لأي سيناريوهات قد يقدم عليها تنظيم الدولة، حيث زاد الأردن المدرعات العسكرية على الضفة الأردنية لنهر اليرموك، ما يوحي باستعدادية الجيش لأي طارئ.

2. فوائد اللجوء السوري وفرصه للأردن

كما عرف الأردن مصاعب ناتجة من أزمات اللجوء، لمس أيضًا محاسنه. ساهم اللاجئون الفلسطينيون تاريخيًا في إعمار الأردن، وشكّلوا "العمود الفقري للقطاع الخاص الأردني، وساهموا في تحفيز الاقتصاد. ووفّر اللجوء العراقي للأردن بعد 2003 حجمًا هائلًا من الاستثمار الأجنبي العراقي للأردن، دعم انتعاشه الاقتصادي حينها واستمر سنوات بعد 2003"⁽⁵⁷⁾. والأمر نفسه قد ينطبق على اللاجئين السوريين.

عادة ما تُذكر المصاعب التي أوجدها اللجوء السوري على المملكة، بينما تتعرض سردية فوائد اللجوء السوري لكثير من نقد المراقبين وتشكيكهم. لكن الأداء الاقتصادي الأردني لم يكن سيئًا في سنوات أزمة اللاجئين السوريين؛ فالأردن تعود أن يعيش في ظل مشكلاته

وتشير وزارة الصحة الأردنية إلى أنها تنفق نصف ميزانيتها السنوية على الرعاية الصحية للسوريين فقط، وأنها تحتاج إلى نحو 350 مليون دولار تمويلًا إضافيًا من أجل الحفاظ على استدامة نظام الرعاية الصحية العامة في الدولة⁽⁴⁹⁾. وتضع الكيانات الحكومية الأخرى في الدولة تقديرات ومؤشرات مختلفة، بما يعني أن كل لاجئ يكلف الحكومة الأردنية 3750 دولارًا (2500 دينار أردني) لاستضافته كل عام⁽⁵⁰⁾. وهناك رأي آخر يقول إن الأزمة تكلف الأردن أكثر من 2.5 مليار دولار كل عام، وهذا الرقم يعادل 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، أو ربع الإيرادات السنوية للحكومة⁽⁵¹⁾. وفي ظل هذا الموقف، تواجه الحكومات الأردنية صعوبة بالغة في مواصلة توفير خدمات الرعاية للسوريين، إذ إن قدرًا كبيرًا من ميزانية الدولة في الأردن المخصصة لمجالات التنمية والخدمات يتم توجيهها في الفترة الراهنة إلى مساعدة اللاجئين، ونتيجة لذلك، يشعر الأردن بالضغط الشديد الواقع على موارده.

ز. الخطر الأمني

لم تقتصر تداعيات الأزمة السورية على أثر اللاجئين، بل تعدتها إلى تنامي الخطر الأمني. يشترك الأردن مع سورية في الحدود على طول 375 كلم⁽⁵²⁾. ودخل إلى الأردن عبر هذه الحدود العديد من اللاجئين السوريين محمّلين بالأسلحة فارين من جحيم الحرب. ويضاف إلى ذلك، أن التزام الأردن تجاه التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سورية يؤدي إلى زيادة المخاوف من تعرّض البلاد لهجماته ومن الإرهاب الذي ينمو في الداخل؛ فقد زادت الجماعات الإسلامية في الأردن من حيث الأعداد وتحوّلت لتصبح أشد عنفًا. ويشير تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي من أوائل عام 2015 إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الجهادية الأخرى لديه ما بين 5 إلى 15 ألفًا من الأنصار الأردنيين، وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الأردنيين الذين يوالون معتقدات سلفية جهادية قد عبروا إلى سورية للانضمام إلى فصائل المتمردين⁽⁵³⁾. يقرّ الملك

49 "Jordan Says Health Services Overstretched to Capacity, Seeks Urgent Support," World Health Organization, 16/6/2013, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgwz>

50 "The Economic Effects of War and Peace," World Bank, MENA Quarterly Economic Brief, no. 6 (January 2016), p. 15, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgwa>

51 Ibid.

52 سفيان توفيق، "الرؤية الأردنية للأزمة السورية"، مجلة البيان، 2018/3/1، شوهد في <http://bit.do/eMgxH>، في: 2019/3/21

53 Mona Alami, "The New Generation of Jordanian Jihadi Fighters," Carnegie Endowment for International Peace, Sada (February 18, 2014), accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgw6>

54 Christopher Dickey, "Jordan's King Abdullah: 'The New Taliban Are in Syria,'" *The Daily Best*, 25/1/2013, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMgxn>

55 Anne Speckhard, "The Jihad in Jordan: Drivers of Radicalization into Violent Extremism in Jordan," International Center for the Study of Violent Extremism, ICSVE Research Reports, 25/3/2017, accessed on 21/3/2019, at: <http://bit.do/eMiea>

56 Ibid.

57 "تقرير أردني يتحدث عن أهمية الاستفادة من الوجود السوري وتحويل اللاجئين لمنتجين على غرار الفلسطينيين.. وأرقام صادمة: 99% من السوريين في الأردن يعملون في قطاعات غير منظمة"، رأي اليوم، 2015/9/6، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMgz4>

ب. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط القطاع الخاص

رغم الإرهاق الذي سببه اللاجئين السوريون، فإنه كان للأردن فرصة جيدة للاستفادة من اللاجئين. يقول سيلبي وتادروس إن البطالة لم ترتفع بين الأردنيين منذ الأزمة، ولكنها فعلياً انخفضت بسبب انتقال بعض من رؤوس الأموال السورية إلى الأردن، كما أن السوريين لا ينافسون الأردنيين في نوعية أعمالهم، حيث يغلب على اللاجئين الطابع المهني في حرفهم مثل التجارة وغيرها من الأعمال غير الرسمية، وبذلك فهم ينافسون فئات أخرى من العاملين على رأسهم الوافدون المصريون⁽⁶³⁾. التأثير الجيد لأيدي العمل السورية، فضلاً عن كونها غير منافسة للأردنيين، يكمن في أنها شجعت الأردنيين على العمل في القطاع الخاص، وبهذا ساعد السوريون على التخفيف من حدة "ثقافة العيب" لدى الأردنيين، والتي كانت تحدّ من عملهم في مهن أو حرف معينة، على سبيل المثال، يتمتع الأردنيون في العقبة من العمل في وظائف الصرف الصحي على الرغم من أن الأجور لهذه المهن قد تصل إلى ألف دينار أردني. قد تؤكد هذه الفرضية إمكانية إنشاء مجتمع متنوع ومتجانس ويمكنه تبادل المنفعة. كما أن التنافس زادت حدته في مجالات التسويق الجزئي التي تقاطع بها السوريون مع الأردنيين، ما أدى إلى رفع جودة الخدمات المقدمة. الاقتصاد الأردني استفاد أيضاً من تفكيك المصانع السورية، وعملت المنتجات الأردنية على سد النقص في بعض من الأسواق من أهمها الخليج، وفي مرحلة ما تحوّل الأردن من مستورد للخضار والفاكهة السورية إلى التصدير، وقد حصل الأردن على امتيازات أخرى على شكل مساعدات للوصول إلى أسواق عالمية، من أهمها أوروبا⁽⁶⁴⁾. أدى إنشاء ما يقرب من اثني عشر مصنعاً في محافظة إربد إلى خلق المزيد من فرص العمل. وقد ازدهرت التجارة في مدينة المفرق نتيجة لافتتاح 160 متجرًا مملوكة للسوريين⁽⁶⁵⁾.

ج. تحسينات في قطاع الخدمات

أصبح اهتمام المانحين أكثر باستقرار الأردن، فنجد دعم المانحين بين مؤسسات الأمم المتحدة التنموية والإنسانية، وبين دعم حكومات رسمية. ومن أشهر المانحين الوكالة الألمانية للإغاثة، وبنك الإعمار الألماني، والحكومة الكندية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج

الاقتصادية المزمّنة. تؤكد بيانات وزارة المالية الأردنية الانطباع بأن الاقتصاد ليس في أفضل حالاته متمثلاً في ارتفاع الدين العام وعجز الموازنة وتباطؤ معدلات النمو وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ الأولويات التنموية⁽⁵⁸⁾.

أ. تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

هناك بعض المؤشرات الإيجابية، فالأردن سجّل ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2011، حين كان الناتج القومي الإجمالي يقارب 29 مليار دولار، وصل إلى أعلى مستوياته عام 2018؛ قرابة 40 مليار دولار⁽⁵⁹⁾. وشهد العجز في الأردن منذ بداية اللجوء السوري تحسناً مطرداً منذ عام 2012، عندما سجل 12.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض معدل العجز بعد ذلك ليصل إلى 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ازدياد المساعدات الخارجية المرتبطة بتوظيف أزمة اللاجئين⁽⁶⁰⁾، فالمساعدات المالية الكبيرة التي قدّمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الأردن في السنوات الماضية لم تكن أمراً محدود التأثير. وفي عام 2016، تصدّرت المملكة الأردنية الهاشمية قائمة الدول العربية المتلقية للمساعدات الأميركية⁽⁶¹⁾. زادت المساعدات الدولية إلى الأردن، ففي عام 2018 فقط كان نصيب الأردن من المساعدات 1.09 مليار دولار أميركي، تنوعت مصادرها بين منح اعتيادية وهي تأتي من داعمين قدامى للمملكة، وقروض ميسرة جاءت من البنك الدولي والبنوك الإقليمية المقرضة، ومنح إضافية قدّمت للاستجابة للأزمة السورية. وقد وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية خطة إستراتيجية للتعامل مع ملف اللجوء السوري، تضمنت ضخّ أموال مساعدات اللاجئين ضمن ثلاثة محاور متداخلة، النصيب الأكبر يذهب إلى دعم اللاجئين بنسبة 39 في المئة من إجمالي النفقات، و34 في المئة لدعم المجتمعات المضيفة، و27 في المئة لدعم الموازنة العامة⁽⁶²⁾.

58 "95.6% نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي"، وزارة المالية الأردنية، 2018/4/1، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMiaK>

59 "World Bank Open Data: Jordan," World Bank (2019), accessed on 21/3/2019, at: <https://bit.ly/2TOcyp0>

60 Victoria Kelberer, "Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan," *Middle East Policy*, vol. 24, no. 4 (Winter 2017), pp. 148-165.

61 Julian Pecquet, "Lobbying 2016: Jordan Tops List of Arab Aid Recipients," *Al-monitor*, 22/8/2016, accessed on 21/3/2019, at: <https://bit.ly/2HPePTH>

62 وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، "تقرير المساعدات الخارجية"، 2018، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMgAT>

63 Jan Selby & Mariz Tadros, "Ruptures and Ripple Effects in the Middle East and Beyond," *Institute of Development Studies Bulletin*, vol. 47, no. 3 (May 2016), at: <http://bit.do/eMh45>

64 سارة إليزابيث ويليامز، "الأردن يتطلع إلى تحويل أزمة اللاجئين إلى نعمة اقتصادية"، *The New Humanitarian*, 2017/3/21، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMhXQ>

65 معاذ فريحات، "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص"، حوكمة، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2U68FRu>

أما في مجال التعليم فقد ساعد اللجوء السوري على تفعيل عملية إصلاحية للقطاع، إذ تم ضخ ما قيمته 200 مليون دولار في عام 2017 لتوسيع قاعدة المستفيدين من التعليم في مراحل الطفولة المبكرة، وتحسين ظروف التدريس والمدارس بالمملكة، استفاد منها 700 ألف طالب أردني وسوري، و30 ألف معلم ومعلمة حول المملكة⁽⁶⁹⁾.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتنفيذ من الحكومة الكندية وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ومجلس الخدمات المشتركة في إربد، بإعادة تأهيل مكب الإكيدر، ثاني أكبر مكب نفايات في المملكة، وذلك بتمويل من الحكومة الكندية⁽⁷⁰⁾. كما قامت الحكومة اليابانية بالتعاون مع وزارة الصحة الأردنية بدعم مشاريع تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المراكز الصحية الفرعية من خلال تحسين كفاءة المراكز الصحية الفرعية للأردنيين واللاجئين السوريين.

د. التطوير الحضري والثقافي

ساهم اللاجئون أيضًا في التطوير الحضري لمدينة المملكة. على سبيل المثال، كانت المرفق مدينة صغيرة قبل وصول السوريين، لكنها أصبحت اليوم من مدن المملكة الرئيسية، وتوسّع نموها الحضري توسعًا كبيرًا منذ عام 2011⁽⁷¹⁾. في محافظة إربد، شهدت القرى والأرياف توسعًا خدميًا وبنويًا ملحوظًا منذ قدوم السوريين⁽⁷²⁾. كما وصل اللاجئون إلى مناطق في الجنوب لم تعرف التطور منذ الاستقلال، إذ ساعد وجودهم في الأردن في الوصول إلى المناطق العشوائية والمهمشة، وإيصال معاناتها، كما ساعد الاحتكاك في انفتاح المجتمعات المغلقة في الأرياف والبادية الأردنية في وقت كانت تعيش أغلب المحافظات، باستثناء عمان وإربد والعقبة والزرقاء، في عزلة شبه تامة مقطوعة عن تواصل الحكومة واهتمامها. كما وظفت تلك الأموال في تنمية المجتمعات المهمشة والعشوائية بقدر كبير، وغير من تركيبها الثقافية والديموغرافية نوعًا ما. علاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من العمال الأجانب في مختلف أنحاء المملكة وفر فرصًا للوعي الثقافي، إضافة إلى خلق تأثير إيجابي غير مباشر في قطاعي السياحة والتنمية⁽⁷³⁾. كما استقرت فئة من اللاجئين السوريين الذين يشكلون جزءًا من المشهد الفني

الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والحكومة الهولندية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والصندوق العربي للإمضاء الاقتصادي والاجتماعي، وجمهورية الصين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة⁽⁶⁶⁾. الجدير بالذكر أن القروض الميسرة والمنح الاعتيادية أنفق 70.7 في المئة منها على الموازنة العامة، وتوزع الباقي على منح ومشاريع لتمكين المرأة والخدمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، وإدارة النفايات والطاقة والنقل والحماية الاجتماعية والتعليم والتشغيل والزراعة والبحث العلمي والبيئة والطرق والبنية التحتية والمياه والصرف الصحي، في حين توزعت أموال منح الاستجابة على السكن والخدمات البلدية والحماية الاجتماعية والتشغيل، وتحسين سبل العيش والصحة والتعليم والطاقة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي. وبما أن السياسة الأردنية لا تسعى لتوطين اللاجئين السوريين أو حتى إبقائهم مدةً طويلة من الوقت، فإن عائد جميع المساعدات الدولية وخصوصًا ما تم إنفاقه على البنى التحتية والخدمات سيكون أثره للمواطنين الأردنيين.

زادت المؤسسات الدولية العاملة في مجال دعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في الأردن إلى 50 مؤسسة، إذ ساعدت هذه الزيادة في تطوير المجتمعات المحلية. كما ساهمت دوائر تقديم المعونة الدولية والحكومة الأردنية في معالجة بعض الأزمات المزمنة في المجتمعات المستضيفة للاجئين. فعلى سبيل المثال: مشكلة المياه تفاقمت مع زيادة عدد السكان المستخدمين للشبكة، ما لفت نظر المانحين الدوليين، فقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع وزارة المياه والري وشركة اليرموك للمياه بمشاريع متعددة في المجتمعات المستضيفة لإصلاح البنية التحتية⁽⁶⁷⁾.

لم تكن هذه المبادرة الوحيدة أو الأخيرة، بل قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزير المياه والري الأردني بتوقيع اتفاقية جديدة في آذار/ مارس 2019 بشأن إعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية للمجتمعات المضيفة بقيمة 25 مليون دولار، لتنفيذ مشاريع جديدة لخدمة عشرات الآلاف من المواطنين في المجتمعات المستضيفة واللاجئين خلال العام الحالي من خلال إدخال مصادر مائية جديدة. تشمل المشاريع التي سيتم تنفيذها إعادة تأهيل أنظمة التزويد ومحطات الضخ والآبار واستبدال المضخات العاملة بمضخات حديثة ذات تقنيات تتوافق مع توفير الطاقة وبناء خزانات وشبكات رئيسة بما يحسن من التزويد المائي⁽⁶⁸⁾.

69 "البنك الدولي: 200 مليون دولار لتطوير برامج تعليم الأطفال الأردنيين والسوريين"، صحيفة الدستور، 2017/12/6، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/30kBM7S>

70 محمد الفاعوري، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم 13 آلية ثقيلة لمكب الإكيدر"، صحيفة الدستور، 2016/4/6، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2UUCBRU>

71 فرانسيس.

72 محمود الكيلاني، "هجرة الاقتصاد السوري: انعكاس إيجابي على الأردن"، نون بوست، 2015/6/10، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMhW9>

73 عبد الرحمن المصري، "في الحرب، فنانون وكتاب سوريون يصنعون طريقهم على هامش اللجوء في الأردن"، حبر، 2014/8/25، شوهد في 2019/3/21، في: <http://bit.do/eMFAK>

66 ويليامز.

67 "Jordan: Water Projects for Host Communities in Northern Badia"، ICRC، 11/2/2016، accessed on 21/3/2019، at: <https://bit.ly/ITARwV>

68 "وزارة المياه: اتفاقية لتنفيذ مشروعات جديدة بقيمة 25 مليون دولار"، وكالة الأنباء الأردنية، 2019/3/5، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2U9QOx8>

المراجع

العربية

التقرير السنوي لعام 2015. عمّان: وزارة العمل، 2015. في: <http://bit.do/eMfSP>

توفيق، سفيان. "الرؤية الأردنية للأزمة السورية". مجلة البيان. 2018/3/1. في: <http://bit.do/eMgxH>

الزغلول، أمال محمد ولبنى مخلد العضال. "المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري: دراسة ميدانية". ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني: "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة". مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك. الأردن، 2017.

ضاحي، عمر. "أزمة اللاجئين في لبنان والأردن: الحاجة إلى الإنفاق على التنمية الاقتصادية". نشرة الهجرة القسرية. العدد 47 (أيلول/سبتمبر 2014).

فرانيسيس، ألكساندرا. "أزمة اللاجئين في الأردن". مركز كارنيغي للشرق الأوسط (تموز/ يوليو 2015). في: <https://bit.ly/2HToh8m>

الأجنبية

Ajluni, Salem & Mary Kawar. "The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Market in Jordan: a Preliminary Analysis." International Labour Organization (2014). at: <http://bit.do/eMgmZ>

Alami, Mona. "The New Generation of Jordanian Jihadi Fighters." Carnegie Endowment for International Peace. Sada (February 18, 2014). at: <http://bit.do/eMgw6>

Alshoubaki, Wa'ed & Michael Harris. "The Impact of Syrian Refugees on Jordan: A Framework for Analysis." *Journal of International Studies*. vol. 11, no. 2 (April 2018).

"Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan." Mercy Corps (October 2012). at: <http://bit.do/eMeZD>

Bowman, Jay A., Jennifer Compton & Colette Salemi. "Services for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan: Forced Displacement, Foreign Aid, and Vulnerability." The

والثقافي في سورية في الأردن وبدأت تتفاعل مع أقرانها الأردنيين. ومن المعروف أن هذه الفئة، التي ازدهرت في الإنتاج التلفزيوني والفنون الأخرى، تعتبر عمان قاعدة لها وقد أثرت في الساحة الثقافية العامة في الأردن وتأثرت بها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة عدد الفعاليات الثقافية والفنية في الأردن⁽⁷⁴⁾.

وأخيراً يمكننا القول إن الأردن استثمر الأزمة السورية لتحسين وتقديم صورة جيدة للأردن في المجتمع الدولي، كدولة مستقرة محدودة الموارد والإمكانيات، وهي رغم ذلك تحارب الإرهاب في سورية والعراق ودول الجوار، وتساعد اللاجئين، وتحاول رفع مستويات التنمية لمواطنيها. يقول تقرير أعدته مؤسسة راند حديثاً "يمكن للاجئين السوريين أن يساهموا بشكل أفضل في الاقتصاديات المحلية" لو تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار تصاريح العمل، وتسكينهم في أماكن قريبة من المناطق الصناعية وتدريبهم وضخ استثمارات وتشجيع القطاع الخاص للاستفادة من وجود العمال المهرة⁽⁷⁵⁾.

خاتمة

أظهرت الدراسة أن اللجوء السوري في الأردن ساهم في كشف تحديات كانت موجودة مسبقاً وتفاقمها، وعلى رأس تلك التحديات المياه والإسكان البطالة وتراجع مستويات الصحة والتعليم والبنى التحتية. ضاق الحال بالمجتمعات المستضيفة إلى درجة إلقاء اللوم على اللاجئين السوريين في كل المشكلات التي يواجهها الأردن، وتبني المبالغيات حول تأثير أزمة اللجوء السوري في الأردن. لكن ما من شك في أن الأزمة قد تكون تضاعفت بحكم أزمات مزمنة عاناها الأردن مثل الاقتصاد المتعثر. تتبني الدراسة أن اللاجئين السوريين كان لهم تأثير إيجابي شمل مشاركتهم الاستثمار الاقتصادي وهجرة رؤوس الأموال والعمال المهرة والمزارعين وتطوير المدن والقرى، وزيادة اهتمام المانحين وإنفاقهم لتخفيف أثر أزمة اللاجئين، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة مثل المياه والصحة والتعليم والصرف الصحي وإعادة تدوير النفايات الصلبة. إن الأثر الإيجابي للاجئين السوريين يجعل عودتهم إلى بلادهم ذات تبعات تنموية واقتصادية على المجتمعات المستضيفة.

74 Wa'ed Alshoubaki & Michael Harris, "The Impact of Syrian Refugees on Jordan: A Framework for Analysis." *Journal of International Studies*, vol. 11, no. 2 (April 2018), pp. 154-179.

75 Krishna B. Kumar & Shelly Culbertson, "Syrian Refugees in Turkey, Jordan and Lebanon Can Add Value to Local Economies," RAND Corporation, 13/12/2018, accessed on 21/3/2019, at: <https://bit.ly/2HHQ9NE>

- Socio-political Framework of Migration." European University Institute & Migration Policy Centre (June 2013). at: <http://bit.do/eMdLd>
- Kelberer, Victoria. "Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan." *Middle East Policy*. vol. 24, no. 4 (Winter 2017).
- Kumar, Krishna B. & Shelly Culbertson. "Syrian Refugees in Turkey, Jordan and Lebanon Can Add Value to Local Economies." RAND Corporation. 13/12/2018. at: <https://bit.ly/2HHQ9NE>
- Lahn, Glada, Owen Grafham & Adel Elsayed Sparr. "Refugees and Energy Resilience in Jordan." Chatham House (April 2016). at: <https://goo.gl/mMVEWq>
- LeGrain, Philippe. "Welcoming Refugees Makes Good Economic Sense, too." International Trade Centre. *International Trade Forum*. no. 3 (2016).
- Maystadt, Jean-François & Philip Verwimp. "Winners and Losers among a Refugee-hosting Population." *Economic Development and Cultural Change*. vol. 62, no. 4 (July 2014).
- Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan & United Nations. "Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan." UNDP (November 2013). at: <http://bit.do/eMeXF>
- "Mitigating the Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordanian Vulnerable Host Communities." UNDP. *Municipal needs assessment Report* (2014). at: <http://bit.do/eMgoA>
- Salehyan, Idean. "The Externalities of Civil Strife: Refugees as A Source of International Conflict." *American Journal of Political Science*. vol. 52, no. 4 (October 2008).
- "Seeking Stability: Evidence on Strategies for Reducing the Risk of Conflict in Northern Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees." Mercy Corps (2014). at: <http://bit.do/eMhTA>
- Economic Research Forum. *Working Paper Series*. no. 1188 (April 2018). at: <http://bit.do/eMgt9>
- Chan, Anthony B. "Creating Wealth in Twenty-first Century China: Li Ka-shing and his Progenies." *Asian Affairs: An American Review*. vol. 34, no. 4 (Winter 2008).
- Culbertson, Shelly & Louay Constant. *Education of Syrian Refugee Children: Managing the Crisis in Turkey, Lebanon, and Jordan*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015. at: <http://bit.do/eMgqz>
- De Groot, Olaf J. "The Spillover Effects of Conflict on Economic Growth in Neighbouring Countries in Africa." *Defence and Peace Economics*. vol. 21, no. 2 (April 2010).
- "Evaluating the Effect of the Syrian Refugee Crisis on Stability and Resilience in Jordanian Host Communities: Preliminary Impact Assessment." REACH Initiative (January 2014). at: <http://bit.do/eMeZt>
- Gomez, Margarita Puerto, Asger Christensen & Yonatan Yehdego Araya. "The Impacts of Refugees on Neighboring Countries: A Development Challenge." World Bank (July 2011). at: <https://bit.ly/1YiJsR9>
- Hamadeh, Shereen. "A Critical Analysis of the Syrian Refugee Education Policies in Lebanon Using a Policy Analysis Framework." *Journal of Education Policy*. vol. 34, no. 3 (September 2018).
- Hamai, Laurence. et al. "Integrated Assessment of Syrian Refugees in Host Communities: Emergency Food Security and Livelihoods; Water, Sanitation and Hygiene; Protection." OXFAM (March 2013). at: <https://bit.ly/2HJYyPX>
- Haunschild, Philip. "Examining Their Impact on the Refugee Crisis in Jordan." Values and capitalism. *Special Economic Zones* (2017). at: <http://bit.ly/2Jhq4pl>
- "Jordan: At Boiling Point: The Country is Stable, but it will not be Easy to Keep it that Way." *The Economist*. 6/2/2016. at: <http://bit.do/eMeXf>
- "Jordan: The Demographic-economic Framework of Migration: The Legal Framework of Migration: The

International Center for the Study of Violent Extremism. *ICSVE Research Reports*. 25/3/2017. at: <http://bit.do/eMiea>

Stave, Svein Erik & Solveig Hillesund. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market. Findings from the Governorates of Amman, Irbid and Mafraq*. Geneva: ILO, 2015.

"The Economic Effects of War and Peace." World Bank. *MENA Quarterly Economic Brief*. no. 6 (January 2016). at: <http://bit.do/eMgwa>

Seeley, Maira. "Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities." *Generations for Peace Institute. Programme Research*. no. 25 (May-December 2015).

Selby, Jan & Mariz Tadros. "Ruptures and Ripple Effects in the Middle East and Beyond." *Institute of Development Studies Bulletin*. vol. 47, no. 3 (May 2016).

Speckhard, Anne. "The Jihad in Jordan: Drivers of Radicalization into Violent Extremism in Jordan."